الأرشيف النمساوى مصدراً من مصادر تاريخ مصر الحديث

للدكتور على محمد بركات

تعتبر النمسا من أولى دول العالم اهتماماً بالوثائق التاريخية وهو اهتمام قديم ومستمر ويرجع إلى القرن السادس عشر حيث تم تأسيس الأرشيف الاقتصادى النمساوى ويتكون الأرشيف النمساوى فى الوقت الحاضر من خمس دور وثائق نوعية لكل منها طابعها المميز وهى :

١ ــ الأرشيف الإدارى العام Allgemeines Verwaltungsarchiv :

يوجد بشارع فالنربفيينا wallner وهو يضم أوراق تاريخ النمسا الداخلى منذ سنة ١٥٠٠ وتمثل أوراق وزارة الداخلية الملكية الامبراطورية المجموعة الرئيسية فى هذا الأرشيف ،وإلى جانب هذه المجموعة يضم الأرشيف الأوراق الخاصة بالشئون الداخلية المختلفة ولا يخرج عن ذلك إلا أوراق وزارة النقل والسكك الحديدية وأوراق الخارجية والاقتصاد والدفاع حيث لها أرشيفات منفصلة ولا يسمح بالاطلاع فى هذا الأرشيف إلا على وثائق ما قبل عام ١٩٣٨ .

٢ ــ الأرشيف المالى والاقتصادى Finanz und Hofkammerarchiv :

وهو فى الواقع أرشيفان منفصلان لا تجمعهما سوى إدارة مشتركة تقع

فى شارع جون جاسى Johannes gasse حيث يوجد أرشيف مجلس البلاط Hofkammer والذى يضم أوراق الأرشيف الاقتصادى حيث كان مجلس البلاط منذ إنشائه فى عام ١٥٢٧ هو الجهاز المتحكم فى الشئون المالية والاقتصادية للامبراطورية النمساوية وظل كذلك حتى عهد الإصلاح الذى قام به فردريك وليم هوج فيتز عام ١٧٤٩ .

ويرجع تأسيس هـــذا الأرشيف إلى سنة ١٥٧٨ عندما فصلت الوثائق والسجلات الاقتصادية عن بقية أوراق مجلس البلاط وظل الأمر كذلك حتى سقوط مجلس البلاط فى ١٨٤٨ . . عندما اندلعت الثورات فى معظم أوربا ضد نظام مترنيخ[١] .

أما الأرشيف الاقتصادى الأحدث Finanzarchiv فيقع فى مبنى وزارة الاقتصاد فى شارع هيمل فورت Himmelpfort gasse وهو يضم المجموعات الاقتصادية الأحدث الخاصة بالنمسا وخاصة فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى والاطلاع عليه متاح حتى سنة ١٩٢٦[٢] .

٣ــ أرشيف الحرب Kriegsarchiv :

ويوجد فى شارع Stiftgasse ويرجع تاريخ تأسيسه إلى عهد الأمير يوجين سنة ١٧١١ حيث أنشىء لحفظ أوراق مجلس الحرب الامبراطورى الذى كان أنشىء منذ سنة ١٥٥٦ . وبدأ الأرشيف يمارس عمله بالفعل فى سنة ١٧٤٨ حيث بدأ فى جمع الوثائق الخاصة بالفترة من ١٥٥٦ ــ ١٧٣٦ ومنذ ذلك الوقت أصبح هو الأرشيف المركزى لامبراطورية الهابسبورج فيما يتعلق بهذا النوع من الوثائق وظل يدار كمؤسسة عسكرية حتى سنة ١٩٢٠ حين أصبحت إدارته مدنيـة . . ثم أعيدت إليه الإدارة العسكرية سنة ١٩٣٨ .

وهو يضم مجموعة ضخمة من الأوراق والخرائط والأوامر العسكرية إلى جانب مذكرات كبار القادة . . كما يضم مكتبة ضخمة فى الشئون العسكرية وهو بذلك يضم كل المجموعات التى تتصل بالتاريخ العسكرى النمساوى باعتبار أن النمسا كانت قاسماً مشتركا فى معظم الحروب التى شهدتها أوربا فى العصر الحديث(٣) .

٤ — أرشيف النقل والمواصلات Verkehrsarchiv :

ويوجد فى شارع Aspang strasse بفينا . . وهو امتداد لأرشيف السكة الحديد السابق عليه والذى أنشىء فى سنة ١٨٩٧ ثم تحول إلى أرشيف للنقل فى سنة ١٩١٨ . . وأقدم المجموعات التى يضمها هذا الأرشيف ترجع إلى أول شركة للسكة الحديد أنشئت فى النمسا وعملت فى الفترة من سنة ١٨٢٤ — ١٨٦٠ .

وعموماً فإن أوراق هذا الأرشيف تتصل بتطور النقل والمواصلات فى النمسا وخاصة السكك الحديدية(٤) .

٥ — أرشيف الدولة النمساوية Haus-, Hof-Und staatsarchiv :

ويعتبر الأرشيف الرئيسى للدولة وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وسنعرض له بشىء من التفصيل لأنه يوجد به كل الأوراق التى تتعلق بتاريخ مصر الحديث والدولة العثمانية والتاريخ العربى الحديث أيضاً .

ويقع أرشيف الدولة النمساوية فى ميدان مينورتين Minortenplatz فى مبنى يرجع تاريخ إنشاؤه إلى أوائل القرن العشرين وهو يعتبر واحداً من أغنى ثلاث دور أرشيف فى العالم هى الأرشيف الوطنى الفرنسى فى باريس وأرشيف الفاتيكان ولا يتفوق عليه من حيث عدد الوثائق سوى الأرشيف الفاتيكانى فى روما(٥) .

وقد أنشىء أرشيف الدولة النمساوية فى عهد الأمبراطورة ماريا تريزا (١٧٤٠-١٧٨٠) وعلى وجه التحديد فى سنة ١٧٤٩ وكان الهدف الأساسى من إنشائه هو جمع الوثائق المختلفة لأمبراطورية الهابسبورج وحفظها فى العاصمة النمساوية وتسجيلها .. حيث كانت الأمبراطورة ترغب فى الحصول على أهم الوثائق التى تتعلق بأسرة الهابسبورج لتحفظ فى دار وثائق واحدة .. وعلى ذلك فقد كان هذا الأرشيف ثمرة من ثمرات عهد الإصلاح الذى قادته ماريا تريزا . وقد تم جمع الوثائق الخاصة بالفترة القديمة من الأماكن التى كانت موجودة بها فى جراتس اينزبروك وبراغ ، وغيرها . وخلال الفترة التى أعقبت انهيار الامبراطورية المقدسة وحتى سنة ١٨٥٢ حصل الأرشيف النمساوى على المجموعات الأرشيفية الرئيسية لهذه الامبراطورية أى على أوراق أسرة الهابسبورج وأوراق — المستشارية الامبراطورية وغيرها .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً إضافات للأرشيف فى أعقاب حروب نابليون والفترة الثورية التى شهدتها أوربا خلال عام ١٨٤٨ .

وكانت آخر المجموعات التى أضيفت للأرشيف هى تلك التى حدثت فى عهد الجمهورية الأولى (١٩١٨ — ١٩٢٣) .

أما أوراق السياسة الخارجية الخاصة بالفترة من ١٩١٨ - ١٩٣٨ فهذه سلمت للأرشيف خلال فترة الاحتلال الألمانى للنمسا وبعدها(٠) .

وكنتيجة لحيازة أرشيف الدولة النمساوية لهذه المجموعات ولغيرها أصبح هذا الأرشيف يضم كل الوثائق السياسية والدبلوماسية والإدارية التى تتعلق بسياسة النمسا الخارجية قبل سنة ١٩٣٨ .

وثمة حقيقة هامة يجب ذكرها حول تطور هذا الأرشيف وهى خروج مجموعات كبيرة منه بتفسخ امبراطورية الهابسبورج عقب الحرب العالمية

الأولى إلى المناطق التى كانت تابعة للنمسا خاصة تشيكوسلوفاكيا وإيطاليا . .

كما أن بعض المجموعات قد تعرضت للتلف خلال الحرب العالمية الثانية فقد دعى الخوف من الغارات إلى نقل محتويات هذا الأرشيف إلى مخابىء مؤقتة فى النمسا السفلى لكن رغم ذلك فقد دمرت بعض المجموعات الهامة وكانت أكبر الخسائر هى التى حدثت فى سجلات مجلس الدولة القديم وذلك فى ربيع عام ١٩٤٥ بفعل الحرب حيث تحولت النمسا السفلى إلى ميدان قتال لعدة أسابيع وبانتهاء الحرب أمكن نقل المجموعات الباقية إلى مقرها فى الأرشيف بواسطة سلطات الاحتلال وأمكن بذلك تفادى المزيد من الخسائر التى كان من الممكن أن تحدث بهذه المجموعات لو بقيت فى مقرها المؤقت . . وقد أصاب هذه الوثائق الكثير من الاضطراب خلال عمليات النقل هذه من وإلى فينا مما تطلب جهداً كبيراً لإعادة تنظيمها وحفظها . .

تلك هى نبذة بسيطة عن تاريخ أرشيف الدولة النمساوية ننتقل بعدها إلى مجموعات الوثائق الرئيسية التى يضمها الأرشيف . .

أولا : الأرشيف الامبراطورى ويضم ثلاث مجموعات :

١ ـ أوراق المستشارية الامبراطورية (مجلس وزراء القيصر) Reichshofkanzlei وهى تتعلق بالسياسة العامة للدولة ومن بينها السياسة الداخلية وتوجد عن هذه المجموعة قوائم على درجة كبيرة من التنظيم وإن كان الجزء الأقدم منها قد عانى من التدمير أثناء الحرب ويضم الجزء الأحدث منها تقارير الوزارات المختلفة وهى على درجة كبيرة من الأهمية فى دراسة سياسة النمسا الداخلية .

٢ ـ أوراق مجلس القضاء الامبراطورى Reichshofrat وهى تتعلق

بالشئون القضائية والعدل خـــلال حكم الهابسبورج وإن كانت تضم مجموعات أخرى من الوثائق مثل أوراق إدارة الانعامات والمنح والسجلات الامبراطورية الخاصة بمنح الامتيازات لبعض الحكام وهذه السجلات توجد بشكل متصل منذ نهاية العصور الوسطى وحتى سقوط الامبراطورية الرومانية المقدسة فى سنة ١٨٠٧ .

٣ – أوراق وسجلات المجلس الامبراطورى Reichstagsakten وهى تكمل مجموعة أوراق المستشارية وإن كانت تتفوق عليها فى الأهمية غير أن الباحث فى التاريخ السياسى لا غنى له عن المجموعتين ..

ثانياً : أرشيف البيت الحاكم النمساوى :

وهو يضم مجموعات كثيرة ومتعددة كلها تتصل بتاريخ البيت الحاكم منها أرشيف البلاط ، ومراسلات العائلة الحاكمة وسجلاتها الخاصة .. ومجموعة أوراق الأمير رودلف وأرشيف الامبراطور ماكسميليان . . وقد عانت المجموعة بعض الخسائر خلال الحرب العالمية الثانية . . وهناك أيضاً مجموعة الأرشيدوق فرنسواز فرديناند وهذه لا يمكن الاطلاع عليها إلا بإذن خاص من أصحابها ..

غير أن جزءاً كبيراً من أوراق أسرة الهابسبورج - لورين خاصة تلك التى تتعلق بالنصف الثانى من القرن التاسع عشر لا زالت فى حيازة بعض أفراد العائلة ..

أما أرشيف أسرة لورين فإنه أصبح فى حيازة أسرة الهابسبورج بعد زواج ماريا تريزا من فرنسيس ستيفان سنة ١٧٣٦ وأصبح بذلك جزءاً من أرشيف البيت الحاكم[٧] .

ثانياً : الأرشيف السياسى والدبلوماسى :

ويضم بدوره مجموعتين رئيسيتين هما أوراق الدول الأجنبيـــة Staaten alitеilungen وبمجموعة مراسلات المستشارية والأرشيف السياسى Staatskanzlei und politisches Archiv .

وعلى الرغم من أن الفواصل بينهما ليست دقيقة فالمادة التاريخية فى الأولى تقود تلقائياً إلى الثانية فمثلا المـادة التاريخية الخاصة بدول غرب أوربا توجد موزعة بين المجموعتين . . إلا أن المجموعة الأولى تغلب عليهـا المراسلات الدبلوماسية وهى على درجة كبيرة من الأهمية فى دراسة التاريخ الأوربى نظراً للدور الذى لعبته النمسا فى التاريخ الحديث(٨) .

وتضم المجموعة هذه ، الأوراق الخاصة بعلاقة النمسا بالدول الواقعة فى الشرق والجنوب الشرقى من أوربا وخاصة الدول العثمانية حيث لعبت النمسا دوراً طليعياً فى حماية العالم المسيحى ضد هجمات الأتراك العثمانيين الذين حاصروا فينا مرتين فى العصر الحديث (١٥٢٩ - ١٦٨٣) . . ثم تطورت العلاقة بين النمسا والدولة العثمانية من علاقة أساسها العداء إلى علاقة تقوم على تكامل الدولة العثمانية والحفاظ على أملاكها فى مواجهة أطماع روسيا(٩) .

وينعكس ذلك بوضوح فى ضخامة الوثائق التركية فى الأرشيف النمساوى والتى توجد فى مجموعتين رئيسيتين إحداهما ٥٤١ محفظة تغطى الفترة من ١٥٠٣ وحتى عام ١٨٤٨ والأخرى تضم ١٩٢ محفظة تغطى الفترة من ١٦١٩ إلى سنة ١٨٤٨ وكلاهما تتعلق بعلاقة النمسا بالدولة العثمانية وولايتها . . وتضم هذه الأوراق تقارير قناصل وفرمانات ومعاهدات ومذكرات متبادلة بين النمسا والدولة العثمانية ومعظمها وثائق دبلوماسية .

ولا تقل مجموعة الأوراق الخاصة ببولندا وروسيا عن الأوراق التركية فى هذا القسم من الأرشيف السياسى(١٠) .

أما مجموعة المراسلات المستشارية فتعتبر امتداداً لهذه المجموعة وإن كانت تضم أصول التعليمات والمذكرات الصادرة إلى القنصليات والسفارات النمساوية فى الخارج ومسوداتها .. حيث كان جهاز المستشارية هو الذى يخطط للسياسة الخارجية ويشرف على تنفيذها . .

ويوجد ضمن هذا الجزء المراسلات المتبادلة بين بلاطى فينا ومدريد حيث كان يحكم فرع الهابسبورج فى أسبانيا وتضم هذه المراسلات العديد من الوثائق ذات الأهمية الخاصة فى التاريخ الأوربى والتى توضح موقف البيتين الحاكمين تجاه العديد من المشكلات والقضايا الدولية[١١] .

وقد انعكس انهيار نظام المستشارية القديمة سنة ١٨٤٨ وظهور وزارة الشئون الخارجية على تقسيم الأرشيف السياسى لأكثر من أربعين قسما تبلورت خلالها مجموعات بالغة الأهمية مثل مجموعات التـــاريخ الاقتصادى وبعضها معاهدات تجارية . . ومجموعة أوراق المعلومات والتى تتصل بأمن الامبراطورية والمؤامرات التى كانت تدبر ضد الدولة . . ثم أوراق حركة القوميات والحركات الاجتماعية وهى أوراق بالغة الأهمية فى تاريخ الامبراطورية النمساوية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١٢] .

ويهم الأرشيف السياسى والدبلوماسى المؤرخون المحترفون وتوجد ضمن أوراق هذا الأرشيف الكثير من الوثائق التى تتعلق بتاريخ العرب الحديث . . فإلى جانب الأوراق الموجودة عن مصر توجد وثائق عن المغرب فى الفترة ١٧٨٣ – ١٨٣٢ تضمها ثمان محافظ . . كما توجد وثائق عن الجزائر خلال الفترة من ١٧٢٤ – ١٨٠٠ . . وكذلك توجد أوراق عن المغرب (مراكش) فى الفترة الحديثة وعن المسألة المراكشية خلال الفترة من ١٨٨٤ – ١٩١٤ . . وتوجد محافظ عن فلسطين (يافا والقدس - وجنين) ويضم الأرشيف القنصلى للقدس ١٥٥ محفظة تغطى الفترة من ١٨٤٣ إلى ١٩١٧[١٣] .

وهناك مجموعات نوعية من الوثائق أهمها أوراق المجلس الامبراطورى عام ١٨٤٩/٤٨ ومجموعة أوراق أسقفية مينز وهى تتعلق بتاريخ الكنيسة .

كما توجد أيضاً مجموعة أوراق مترنيخ الرسمية على الرغم من أن جزءاً من مراسلات مترنيخ الخاصة محفوظة فى الأرشيف الوطنى ببراغ(١٤) .

وإلى جانب هذه المجموعات الوثائقية الضخمة يضم الأرشيف النمساوى مجموعة من المخطوطات من بينها مجموعة المخطوطات الشرقية وتكملها مجموعة المخطوطات العربية والفارسية والتركية فى المكتبة الوطنية بفينا ومن بينها عدد من المعاهدات موقعة بين امبراطورية الهابسبورج وسلاطين مراكش فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وقد نعود لنشرها فى فترة لاحقة(١٥) .

وتقع أوراق التاريخ المصرى الحديث ضمن مجموعة أوراق الأرشيف السياسى وأوراق الأرشيف القنصلى وتوجد موزعة على النحو التالى :

١ - مجموعة المراسلات بين الدولة العثمانية والنمسا وهى كثيرة ومتصلة وما يتصل منها بمصر يوجد تحت عنوان القسطنطينية ويرجع أقدمها إلى سنة ١٦١٩ غير أن أهم ما فى هذه المجموعة هى الأوراق التى تضمها المحافظ من رقم ٩٣ إلى ١٢٧ وتغطى الفترة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٨ وهى الفترة التى تبدأ بحرب اليونان وتمتد إلى ما بعد تسوية المسألة المصرية وترد الإشارة إليها فى اثنين من فهارس الأرشيف النمساوى وعلى الرغم من أنها ترد تحت عنوان القسطنطينية إلا أنها محفوظة تحت إسم تركيا(١٦) .

٢ - المراسلات بين النمسا وانجلترا خلال الفترة من ١٨٣٣ - ١٩٢٠ ومن بين هذه المجموعة محفظة تتناول المسألة المصرية وتغطى الفترة من ١٨١٤

– ١٨٥٧ وعلى الرغم من أنها واردة فى الفهرست تحت اسم لندن إلا أنها محفوظة تحت اسم انجلترا . .[١٧] .

٣ – باقى الوثائق نجدها بشكل مباشر تحت إسم مصر أو موضوعات تتعلق بمصر . . فخلال الفترة المبكرة توجد محفظة كبيرة تضم سبع ملفات وتغطى الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٦٠ وتضم العديد من الأوراق والمراسلات حول علاقة مصر بالنمسا وعلاقة النمسا بالمسألة المصرية[١٨] .

كما توجد محفظة عن قناة السويس خلال تلك الفترة أيضاً[١٩] . .

غير أن أكبر المجموعات هى تلك التى تغطى الفترة من ١٨٨١ حتى سنة ١٩١٤ وتحمل إسم مصر وتتكون من ٥٣ محفظة موزعة على النحو التالى :

- المحافظ من ١ – ٨ وتضم البروتوكولات الصادرة خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
- المحافظ من ٩ – ٢٦ وتشمل تعليمات وتقارير مختلفة متبادلة بين الحكومة النمساوية وقناصلها فى مصر خلال الفترة من ١٨٨٢ - ١٩١٤ .
- المحافظ من ٢٧ – ٤١ وتتعلق بالمسألة المصرية وتطويرها خلال الفترة من ١٨٨١ – ١٨٩٠ بما فى ذلك السياسة البريطانية تجاه السودان .
- المحافظ من ٤٢ – ٤٧ وتتناول الاقتصاد المصرى بما فى ذلك قانون التصفية ولجنة الدين العام والترتيبات الاقتصادية التى تمت فى مصر خلال الفترة من سنة ١٨٨٤ إلى سنة ١٨٩٠[٢٠] .

* المحافظ فن ٥١ — ٥٢ وتتناول أوراق إدارة قناة السويس فى باريس واتفاقيات القناة .

* محفظة رقم ٥٣ وهى خاصة بالدكريتات التى أصدرها الخديوى فى مصر ابتداء من سنة ١٩٠٤[٢١] :

أما الأرشيف القنصلى فيضم عـدداً من الوثائق منها تلك التى يرد ذكرها تفصيلا فى فهرست الأرشيف القـديم وتضم قوائم المسافرين إلى القـاهرة والإسكندرية وأوراق السفر الخاصة بهم والبروتوكولات الصادرة فى هـذا الشأن[٢٢] .

إلى جانب محفظتين تضمان بعض التقارير القنصلية عن الفترة من ١٨٨٠-١٨٩٢ ..

وإلى جانب هـذه المجموعات الرئيسية توجد بعض مجموعات متفرقة عن مصر منها تلك الموجودة تحت اسم مصر من ١٨٦٧ -١٩٠٦ وأخرى عن قناة السويس من سنة ١٨٨٧ إلى ١٨٩١[٢٣] .

وسنعرض فى شىء من التفصيل لبعض محتويات هذه المجموعات :

١ - المراسلات العثمانية النمساوية خـلال الفترة من ١٨٢١ إلى ١٨٤٨ وتضمها ٣٥ محفظة تبدأ بحرب اليونان وتستمر حتى نهاية عهد محمد على وهذه المجموعة فى الأرشيف النمساوى تنتهى بسقوط نظام مترنيخ خلال ثورات ١٨٤٨ فى أوربا .

وتضم هـذه المجموعة مئات التقارير والمذكرات حول المسألة المصرية وتطورها ولا تضم فقط تقارير سفراء النمسا وقناصلها بل تضم أيضاً صوراً من تقارير سفراء الدول الكبرى فى القسطنطينية وصور المذكرات المتبادلة

بين حكوماتهم والباب العالى وبينما تطغى تقارير مسألة اليونان على الفترة الأولى.. إلا أنه ابتداء من سنه ١٨٣٣ تكاد التقارير تكون يومية حول المسألة المصرية .. حيث كانت فينا تتابع الموقف عن طريق ثلاث بعثات دبلوماسية وهى البعثة الدبلوماسية النمساوية فى القسطنطينية برياسة السفير النمساوى ستورمر ثم البعثة النمساوية الدبلوماسية فى اليونان (أثينا) برياسة بروكش أوستن والذى أوفد أكثر من مرة إلى مصر فى مهمات خاصة إلى محمد على .. ثم البعثة القنصلية النمساوية برياسة القنصل لورين فى الإسكندرية . وبينما كان لورين فى الظروف العادية يرسل تقاريره إلى أثينا والقسطنطينية ويتلقى منها التعليمات مباشرة نجده عند الأزمات يرسل تقاريره مباشرة إلى مترنيخ فى فينا لكن الحقيقة أن البعثات الثلاث كانت تعمل فى تناسق كامل وتصب فى النهاية فى مترنيخ وتتلقى التعليمات منه .

وفى واحد من هذه التقارير يتضح موقف السلطان العثمانى من المساعدات الروسية سنة ١٨٣٣ واستعداده للتخلى عنها إذا توقف محمد على عن إثارة مزيد من المتاعب .. (٢٤) .

ويبدو اهتمام النمسا خلال الفترة هذه بقوة الجيش المصرى والبحرية المصرية من التقرير الذى أرفقه ستورمر بتقريره من القسطنطينية فى أوائل سنة ١٨٣٣ .

ويوجد ضمن هذه الأوراق أيضاً نص التقرير الذى أعده بروكش أوستن إلى مترنيخ خلال زيارته إلى مصر فى مهمة خاصة إلى محمد على فى ٨ أبريل سنة ١٨٣٣ وأيضاً المذكرة التى قدمها نمك باشا السفير التركى فى لندن إلى بلمرستون فى ١٤ مايو ١٩٣٣ عقب توقيع صلح كوتاهية بين محمد على والسلطان .. (٢٠) .

وتحتفل سنة ١٨٣٤ بالعديد من التقارير حول اندلاع الثورة فى سوريا من بينها تقرير مؤرخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٣٤ عن المدى الذى وصلت إليه الأمور

بين محمد علي والسلطان ورغبة محمد علي في إعلان استقلاله ومرفق به عدد من التقارير منها تقرير لدوهاميل(٢٦) .

وتحفل الفترة التالية بالعديد من الأوراق والمذكرات إلا أن موضوع حرية التجارة يبرز كموضوع يلقى اهتماماً في الفترة التالية خاصة بعد توقيع اتفاقية بلطة ليمان بين بريطانيا والدولة العثمانية في ١٦ أغسطس عام ١٨٣٨ حول حرية التجارة وتصفية الاحتكارات في الدولة العثمانية والملحق الذي أضيف إلى هذه الاتفاقية في ١٩ سبتمبر من نفس العام وتوضح التقارير خلال تلك الفترة مدى معارضة محمد علي لهذه الاتفاقية إلى جانب عدد من التقارير التي توضح موقف الدول الأوربية من مشروع محمد علي للاستقلال عن الدولة العثمانية وهو المشروع الذي كان يلقى معارضة النمسا وانجلترا(٢٧) .

وتحفل سنة ١٩٣٩ بالتقارير والمذكرات المتبادلة بين ممثلي الدول الكبرى وحكوماتهم والباب العالي والذي حرص السفير النمساوي في القسطنطينية على أن يرافقها بمراسلاته إلى فينا حول المسألة المصرية غير أنه من بين هذه التقارير تقرير يبعد كثيراً عن المسألة السياسية ليتناول تقرير أعده القنصل الروسي في مصر « ميدوم » عن أوضاع الفلاحين في الصعيد الأعلى في مصر مؤرخ ٢٥ ديسمبر ١٨٣٨ ومحرر من قنا يوضح المدى الذي وصلت إليه أوضاع الفلاحين تحت نظام محمد علي(٢٨) .

كما يوجد العديد من المذكرات المقدمة من سفراء الدول الكبرى في القسطنطينية إلى رشيد باشا وزير خارجية الدولة العثمانية من بينها ثلاث مذكرات بريطانية مقدمة في ٢١ ، ٢٧ ، ٢٨ أكتوبر عام ١٨٣٩ وهي تتحدث عن موقف فرنسا من التعاون بين انجلترا وروسيا حول المسألة المصرية وعن التدابير التي اتخذت مع الدروز للثورة ضد محمد علي وعن الإجراءات التي اتخذتها انجلترا والنمسا للتدخل ضد محمد علي في الشام ..(٢٩) .

وتحفل تقارير سنة ١٨٤٠ عن القوات المصرية فى الشام وتوزيعها وعن حجم التدخل الأوربى ضد محمد على والأسلحة التى وزعت على العناصر المعادية له وخريطة لتوزيع القوات التركية والإنجليزية فى جبل لبنان . . . وهى صورة من تقارير لمسترووود محررة من جبل لبنان إلى لورد بونسبى فى القسطنطينية وقد أرفقها ستيرمر بتقريره إلى فينا فى ٢٧ سبتمبر عام ١٨٤٠ كما يوجد ضمن أوراق هذا العام نص المعاهدة الموقعة بين باغوص باشا وبين نابييه فى الإسكندرية فى ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ والخاصة بقبول محمد على شروط معاهدة لندن . . كما تضم هذه الأوراق وثيقة على قدر كبير من الأهمية وهى طلب الموارنة وضع أنفسهم تحت الحماية النمساوية . . وهى وثيقة باللغة العربية ومرفق بها ترجمة فرنسية للطلب الذى تقدم به الموارنة أيضاً للسلطان العثمانى حول نفس الموضوع وقد تعود إليها فى دراسة منفصلة(٣٠) .

أما مراسلات النمسا مع انجلترا فتتناولها محفظة واحدة تحمل رقم ١١ تحت عنوان انجلترا وهى تضم من بين أوراقها ملفين حول المسألة المصرية أحدهما يضم مراسلات عن مصر خلال الفترة من ١٨٣٣ - ١٨٤٠ من بينها مذكرة على قدر كبير من الأهمية محررة فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٣٩ من وزارة الخارجية البريطانية ومرسلة إلى حكومة النمسا حول المسألة المصرية وتحمل وجهة النظر البريطانية والتى نوقشت فى اجتماع خاص مع مندوب نمساوى أرسل إلى لندن فى ذلك الوقت . . وهى فى ٣٤ صفحة من الحجم الكبير . . أما الملف الآخر فيضم المراسلات بين فينا ولندن سنة ١٨٤١ - وبعضها يتعلق بالمسألة المصرية ويحمل الملف اسم القسطنطينية سنة ١٨٤١(٣١) .

وبينما تضم مجموعة الأوراق السابقة وجهة النظر الأوربية والعثمانية فى المسألة المصرية خلال هذه الفترة . . فإن أوراق المحفظة الموجودة تحت اسم مصر فى الأرشيف النمساوى تعبر عن وجهة نظر محمد على وحكومته فى المسألة

المصرية وفى العديد من القضايا المثارة خـــلال تلك الفترة باعتبار أنها تمثل المراسلات المتبادلة بشكل مباشر بين مصر وحكومة النمسا وهى تحوى مئات من المراسلات بين القاهرة وفينا وبين القاهرة وأثينا حيث بعثة بروكش أوستن فى اليونان وبين لورين فى القاهرة وسفير النمسا فى القسطنطينية وتضم بعض الرسائل المتبادلة بين بروكشن أوستن وبين إبراهيم باشا فى الشام وكذلك اتصالات تمت بين المندوبين الأوربيين وبين سليمان باشا الفرنساوى فى الشام وبرقيات ورسائل متبادلة بين باغوص نوبار وزير خارجية محمد على ومترنيخ وبرقيات من مترنيخ إلى باغوص سنة ١٨٣٤ حول موضوع استقلال محمد على .

وعلى الرغم من أن هذه المحفظة تحمل تاريخ ١٧٥٠ — ١٨٦٠ إلا أنها فعلياً تبدأ من سنة ١٨٠٣ وتنتهى سنة ١٨٤٤ ولا يوجد بين أوراق هـذه المحفظة سوى وثيقة تركية يرجع تاريخها إلى شعبان ١١٣٠ هـ (مارس سنة ١٧٥٠) .. ومرفق بها تقرير باللغة الإيطالية وهى خاصة بقبول بعض التجار تعيين المدعو طايع الخرقى قنصلا على السفن الإسلامية ولا توجد أى مكاتبات أخرى بعد هذه الوثيقة قبل سنة ١٨٠٣ .. وباستثناء هذه الوثيقة وملحقاتها فإن ما تطلق عليه الوثائق إسم المشكلة القبطية يستغرق الجزء الأكبر من الملف الأول فى هذه المحفظة والذى يغطى الفترة من سنة ١٨٠٣ — ١٨٠٩ (٣٢) .

وقد نشأت هذه المشكلة عندما أرسلت طائفة الروم الكاثوليك بالقاهرة تطلب فى عام ١٨٠٤ من الحكومة النمساوية والبابوية التدخل لحمايتهم من الاضطهاد الواقع عليهم من قبل الأقباط المصريين الأرثوذكس الذين يمنعونهم من ممارسة شعائرهم الدينية .

وتشير الوثيقة إلى طلب آخر قدم للبابا بيوس وثالث إلى المجمع المقدس فى روما ويبدو أن بعثة كاثوليكية قد أرسلت من أجل هذا الموضوع من قبل البابوية وبالاتفاق مع حكومة النمسا . . الأمر الذى غضب الباب العالى

واعتبره تدخلا فى شئون رعاياه مما جعل حكومة فينا تقرر فى نوفمبر سنة ١٨٠٧ أن أى ترتيبات تضعها سلطات القاهرة المحلية فى مسألة الأقباط لابد أن تحظى بموافقة الباب العالى .

— ويتضح من هذه المحفظة أيضاً أن أحد المشكلات الرئيسية التى كانت تعانى منها السياسة البريطانية هى نظام الاحتكار الذى طبقه محمد على فى سوريا ابتداء من سنة ١٨٣٤ حيث تضم هذه المحفظة عدداً من التقارير خلال سنتى ١٨٣٥ و ١٨٣٦ عن موقف حكومة بلمرستون من سياسة الاحتكار فى سوريا .

— كما توضح عدد من التقارير التى أرسلها لورين إلى حكومته موقف محمد على من اتفاقية أدرنه الموقعة بين روسيا والدولة العثمانية فى ١٤ سبتمبر عام ١٨٢٩ وخاصة ما يتعلق بالتجارة الداخلية (مادة ١) وما يتعلق منها بالتجارة بين روسيا والدولة العثمانية (مادة ٢) .

— وتضم هذه الأوراق أيضاً تقارير عن قوة الجيش المصرى فى بلاد الشام وتوزيعها ومنها تقرير محرر بمعرفة مستر لابى فى بلاد الشام فى فى فبراير ١٨٣٩ عن حجم القوات المصرية وتوزيعها فى بلاد الشام . وفى هذا التقرير حدد مستر لابى قوة الجيش المصرى بما يبلغ ٧٦٥٧٢ رجلا منها ٢٥ ألف من الفرسان وأن الجيش المصرى يملك ١٤٤ مدفعاً وأن القوات النظامية فى الجيش قوامها ٦١٣٧٢ رجلا وضابطاً والباقى من الباشبوزن وفرسان البدو .. وقد أرفق لورين هذا التقرير فى رسالة بعث بها إلى حكومته .

ويبدو أن هذا الحصر كان مقدمة للتدخل العسكرى ضد محمد على فى بلاد الشام خاصة أنه كان يتضمن توزيعاً دقيقاً للقوات ومواقعها ..

— وتضم هذه المجموعة أيضاً برقيات وتقارير عن موقف النمسا من محمد على ومن مشروعاته للاستقلال وهى الدعاوى التى تكررت سنوات ١٨٣٤ ، ١٨٣٧ و ١٨٣٨ ويوضح الموقف النمساوى عدداً من البرقيات بعضها بخط مترنيخ شخصياً موجهة إلى باغوص نوبار والبعض الآخر إلى لورين كما يتضح فى برقيتين متتاليتين فى ٦ أغسطس ١٨٣٨ وبخط مترنيخ وتوقيعه (٣٣) .

وفى هاتين البرقيتين أوضح مترنيخ بما لا يدع مجالا للشك رفض النمسا لفكرة استقلال محمد على .. والبرقية الأولى تبدأ بالإشارة إلى الاتصالات التى قام بها محمد على حول نيته فى أن يعلن استقلاله وأنه يأمل أن يعترف به العالم المسيحى .. ويشير مترنيخ فى هذه البرقية إلى الظروف التى شجعت محمد على على أن يسعى لإعلان استقلاله هى إدراكه بأن الدول الكبرى التى لازالت متفقة على موقف موحد من مشروع استقلاله لن تبق متفقة طويلا . وأن هذا الاختلاف فى الرأى سوف يخدم أطماعه فى النهاية .. ويرى مترنيخ أن النمسا مطالبة — عن طريق قنصلها لورين — بهدم هذا الخطأ من أساسه وأن لورين عليه أن ينتهز أول فرصة ليعلن بشكل حاسم أن النمسا لن تعترف باستقلال مصر حتى ولو أعلن محمد على ذلك من جانبه وستظل حكومة النمسا تعامله على أنه جزء من الامبراطورية العثمانية .

— أما موقف النمسا من المسألة المصرية بشكل عام فتتضمنها مذكرتان ضمن أوراق هذه الحفظة الأولى محررة فى ٧ فبراير عام ١٨٣٨ باللغة الفرنسية تحت عنوان « جوانب من المسألة المصرية التركية » وهى مذكره تقع فى ٢٧ صفحة وتتعرض بالتحليل لأوضاع الدولة العثمانية والحالة التى وصلت إليها والأخطار التى تهددها وتقسمها إلى أخطار داخلية وخارجية وتركز

على الأخطار الداخلية ممثلة فى محمد على وهى ترى فيه ظاهرة طفيلية نشأت من خلال ضعف الدولة العثمانية وإن هذه — الظاهرة لن تستمر برغم ضعف الدولة العثمانية الظاهر لأنها الأقوى على المدى البعيد .. وأن النمسا لا يمكن أن توافق على شطر الامبراطورية العثمانية إلى شطرين أو أن تهيمن مصر على الامبراطورية العثمانية .

— والمذكرة الثانية محررة فى ٥ أكتوبر سنة ١٧٤٠ وتقع فى ١٦ صفحة وتركز على أن النمسا وهى تؤيد الباب العالى فإنها تساند صاحب الحق الشرعى فى مواجهة ثائر يحاول أن يفرض استقلاله على أساس من الأمر الواقع وهو — موقف يتفق مع سياسة مترنيخ المعروفة فى أوربا فى ذلك الوقت وتنتهى المذكرة إلى ضرورة إخضاع محمد على بالقوة .

— وتستمر أوراق هذه المحفظة حتى سنة ١٨٤٤ وتركز التقارير فى الفترة التالية على الأوضاع التى خلفها المصريون فى الشام والثورة على العثمانيين سنة ١٨٤٢ وكذلك متابعة لورين فى عدد من التقارير لأتباع بريطانيا سياسة الباب المفتوح والاتفاقية التى وقعتها بريطانيا مع الصين فى ذلك الوقت(٣٤) .

— أما المسألة المصرية فى الثمانينات فتغطيها ١٥ محفظة تضم الأوراق والمراسلات خلال الفترة من ١٨٨١ وحتى سنة ١٨٩٠ بما فى ذلك سياسة بريطانيا تجاه السودان وتشمل الفترة من ١٨٨١ وحتى ١٨٨٣ التقارير والمذكرات المتبادلة حول المسألة المصرية ومن بينها التعليمات التى أرسلتها الحكومة النمساوية فى لندن وباريس وسان بطرسبرج وروما والقاهرة — خلال الفترة من ٢١ — ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢ .. وهى تركز على أساس الحفاظ على الأمر الواقع الذى أقرته تسوية ١٨٤١/٤٠ والفرامانات السلطانية الصادرة فى هذا الشأن وأن الحكومة

النمساوية ترى أن ذلك مسئولية الدول الكبرى الموقعة على اتفاقية لندن جميعها وتدور كل مراسلات فينا مع ممثليها فى القاهرة وغيرها على أساس هذا المبدأ ، وتضم أيضاً هذه الأوراق البرقيات والمكاتبات المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثليها وبين الدول الأوربية المعنية بالأمر والتى قدمتها الحكومة البريطانية إلى البرلمان البريطانى فى ذلك الوقت وأيضاً المكاتبات والمراسلات الفرنسية فى هذا الشأن . . . والمأخوذة عن وثائق الخارجية الفرنسية . . كما تضم هذه المجموعة عدداً من المذكرات المتبادلة بين الدولة العثمانية والدول الأوربية حول المسألة المصرية وفى مذكرة مؤرخة فى ١٦ مايو ١٨٨٢ أوضحت الحكومة العثمانية لسلطات حكومة فينا وجهة نظرها التى تقوم على أساس رفض الدولة العثمانية لأية تعديلات فى الأمر الواقع القائم فى مصر أو ضد الخديوى المعين من قبل السلطان .

كما تضم هذه المجموعة العديد من الوثائق حول مؤتمر القسطنطينية الذى تقرر عقده فى تلك الفترة للنظر فى موضوع المسألة المصرية وموافقة الدول الأوربية على ذلك بما فى ذلك انجلترا . .

وتضم هذه الأوراق حواراً طريفاً بين مصرى وفرنسى سجله القنصل النمساوى — فى بور سعيد حول موقف الشعب المصرى من التدخل الفرنسى البريطانى وحول الوطنية المصرية وتأييد الشعب المصرى لأحمد عرابى وهو مؤرخ فى ٦ يونيو ١٨٨٠ (٣٥) .

— كما تضم هذه المجموعة أيضاً مذكرة أرسلتها حكومة انجلترا فى ٣ يوليو عام ١٨٨٢ إلى حكومة فينا تبرز فيها الحكومة البريطانية ما تنوى القيام

من عمليات عسكرية ضد مصر وتذكر فيها أن الأمير سيمور سوف يقوم « بإجراء بسيط ومشروع للدفاع عن النفس » .

ثم المذكرات التى وزعتها الحكومة العثمانيـــة عقب ضرب الإسكندرية فى ١١ يوليو عام ١٨٨٢ كما تضم أيضاً بياناً بعدد الأجانب العاملين فى الحكومة المصرية وجلسياتهم وتطورهم منذ عهد محمد على وهو مأخوذ عن المصادر البريطانية .

— ومنها مذكـرة بريطانية مسلمة إلى سفير النمسا فى القسطنطينية تؤكد أن - بريطانيا سوف تواصل عملياتها العسكرية فى مصر وأنه ليس لديها مانع من مشاركة السلطان العثمانى عن طريق إرسال قوات تركية إلى مصر .

— وتضم هـذه المجموعة أيضاً العديد من الخرائط والتقارير العسكرية حول سير القتال وتوزيع القوات العسكرية قبل نشوب القتال فى التل الكبير ومن بين هذه الأوراق برقية مرسلة من الحكومة النمسـاوية تهنى فيها الحكومة الإنجليزية بانتصارها فى التل الكبير وكذلك قرار محمد شريف باشا بإلغاء المراقبة الثنائية فى ٧ نوفمبر ٢٨٨٢ ..

كما توجد الكثير من المراسلات حول مهمة دوفرين وإصلاح الإدارة فى مصر فى أوائل سنة ١٨٨٣[٣٦] .

أما الفترة من نهاية سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٠ فتحفل بالأوراق الخاصة بالسياسة الإنجليزية تجاه السودان خلال تلك الفترة والموقف من الثورة المهدية ثم بعثه غوردون وإخـــلاء السودان وبعثة درموند وولف وغيرها[٣٧] .

— أما مجموعة وثائق السياسة الإيطالية فى البحر الأحمر خلال الفترة من سنة ١٨٨٤ — ١٨٩٠ فتضم المذكرات والبرقيات المتبادلة بين الحكومة الإيطالية وبين حكومة فرنسا وانجلترا والدولة العثمانية والنمسا حول — نزول إيطاليا وتوسعها فى الشاطىء الجنوبى للبحر الأحمر ..

من ذلك مذكرة قدمتها الحكومة العثمانية إلى حكومة فينا توضح وجهة نظر الدولة العثمانية فى نزول الإيطاليين فى مصوع مؤرخة فى ١٠ فبراير عام ١٨٨٥ .

وكذلك مذكرة مؤرخة فى ٥ يناير ١٨٨٥ عن موقف الحكومة الفرنسية من الحملات الإيطالية على ساحل البحر الأحمر الغربى . . وأيضاً مذكرة مقدمة من الحكومة الإيطالية إلى حكومة فينا حول وجهة نظر إيطاليا فى احتلال مصوع مؤرخة ٣٥ يوليو ١٨٨٨ حول إعلان السيادة على مصوع . . ومذكرة فرنسية فى ٣ أكتوبر ١٨٨٨ إلى الحكومة النمساوية حول موقف فرنسا من احتلال إيطاليا لمصوع .

هذا إلى جانب مجموعة المراسلات التى تمت بين الحكومة الإنجليزية وغيرها من الدول المعنية وبين ممثليها فى القاهرة حول السياسة الإنجليزية فى جنوب البحر الأحمر وخليج عدن .. وهى مأخوذة عن وثائق الخارجية البريطانية . .

— وكذلك ثلاث مجموعات من الوثائق الإيطالية مأخوذة عن وثائق الخارجية الإيطالية منها مجموعة حول مصوع تقع فى ١٤٠ صفحة .. وتقع

المجموعة الثانية فى ٩٢ صفحة وهى تضم الوثائق الإيطالية الخاصة باحتلال أسمرة وكرن - أما المجموعة الثالثة فتقع فى ٤٤٠ صفحة وتضم الوثائق الإيطالية حول أثيوبيا وتتضمن النص الإيطالى لمعاهدة أوتشيالى التى ثار حولها الخلاف بين إيطاليا والحبشة والتى وقعت سنة ١٨٨٩[٣٨] .

وفى النهاية فإن الأرشيف النمساوى يقدم مصدراً لا غنى عنه لدراسة تاريخ مصر الحديث وخاصة فى القرن التاسع عشر .

الحواشى

(1) Austrain History yearbook, 1970 ، 71. pp. 17-21.

(2) Ibid, pp. 23-38.

(3) Ibid, pp. 39-66.

(4) Ibid, pp. 67-74.

(5) Austria facts and figures, Vienna, 1973, p. 154.

(6) Austrian History year book, pp. 1-4.

(7) Ibid, pp. 5-10.

(8) 200/1 Ubersicht der Archiv behelfe. staaten abteilungen.

(٩) حول علاقة النمسا بالدولة العثمانية انظر :

Rickett Richard, Abrief survey of Austrian history, wien, 1975. pp. 23, 24.

د. محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ، القاهرة سنة ١٩٧٧ ص ١٦٣ — ١٦٨ .

(10) AB. 200. VIII/7/3. Türkei, 1-6.
VII/3-217 b. Gesandschafts-und konsulatsarchiv (altbehelfe). knostantinople, 1619-1852.
VII/10, Botschafts archiv, konstantinople.

(11) 200/1 Ubersicht der Archivbehelfe, staatenabteilungen Ubarsicht der Archiv behelfe, Politischesarchiv.

(12) Austrian history yearbook, pp. 10-13.

(13) A.B. 200, VIII/7/3.
A.B Politisches archiv, XXXII, Marokko
VII/3-217 b. Osterr-Ungar, Konsulates in Jeursalem.

(14) Austrian History year book, 1965, V. I. p. 38.

(١٥) المكتبة الوطنية بفينا .

Der Arbischen handschriften, Mxt 493.

(16) A.B. VII/10. Konstantinople 1. A.

VII/3-217 b, Konstantinople, G-A.

(17) Ibid, , London, B-A, 1833-1920.

(18) A.B. 200 VIII/7/3, I-Ägypten, 1750-1860.

A.B. 200/1.

(19) A.B. VII/10, B.Zweite Grouppe, 1.61 Suezkanal, fasz 16.

(20) VI/1 P.A, XXXI, Agypten, 1882-1917.

(21) VII/3-217 b, Kairo, 1846-1922.

(22) A.B VII/10, Kairo.

(23) Ibid.

(24) 106, Türkei, Gesandschaftsarchiv, Berichte, 1833 1-V.

(25) Ibid.

(26) 108, Türkei, G.A. 1834.

(27) 111, Türkei, G.A. 1837-38.

(28) 112, Türkei, G.A. 1839.

(29) 113, Türkei, 1839 VIII-XII.

(30) 115, 116, Türkei, 1840, V-XII.

(31) 11-England, G.A. 1814-1857.

(32) 1, Ägypten, 1750-1860.

(33) Ibid.

(34) Ibid.

(35) 27, 28 P.A XXXI Ägypten, 1881-1882 VI.

(36) 29-33 XXXI Ägypten, 1882-1883.

(37) 34-41 XXXI Ägypten, 1884-1890.

(38) 48-50, Ägypten, 1885-1890 (Italien Aktion im Roten Meer).